

## بورتريه

أعدّها عفيف دياب

هادي الموسوي  
إجازة جامعيّة من خلف القضبان

لم تمنع قضبان السجن الفولاذية هادي من إكمال تحصيله العلمي. أنهى دراسته الجامعية في عتمة الزنزانة، كي يخرج عند انتهاء محكوميته حاملاً شهادة ليسانس في التاريخ. فرحة التخرّج لن يعادلها سوى لحظة الخروج إلى الحرية

حقق هادي علي الموسوي حلمه خلف القضبان، ونال إجازته الجامعية بعد تعب وسهر وحرية مسجونة. حرية لم يكن هو من قرر أسرها، بل «ساعة تخلّ» كانت السبب في سجنه وإدانته بحكم قضائي بجريمة قتل قبل سنوات سبع. جريمة لا يعرف هادي كيف وقعت في قريته النبي شيت ولماذا؟ لكنه أيقن أن القانون فوق كل اعتبار، وما هو ينفذ عقوبته، منتظراً بفارغ الصبر انتهاء مدة محكوميته ليعود إلى الحياة الطبيعية.

رفض هادي في قرارة نفسه أن ينهي محكوميته ويخرج إلى الحرية من دون أن يكون معه ما يساعده على مواجهة الحياة ومتطلباتها. صمم على متابعة دروسه الجامعية، وهو الذي كان طالباً في السنة الثالثة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية - الفرع الرابع (زحلة) قبل وقوع الجريمة (رفض الإفصاح عن تاريخ وقوعها لحسابات خاصة) التي أدين بارتكابها وحكم عليه بالسجن لمدة 7 سنوات و6 أشهر.

يقول هادي لـ«الأخبار» إنه قبل وقوع الجريمة، كان أيضاً طالباً في كلية الحقوق ويتابع في الوقت نفسه دراسة التاريخ في كلية الآداب. «كنت في السنة الدراسية الرابعة في كلية الحقوق، واتهمت خلالها بجريمة القتل العرضي، ما حرمني من متابعة الدراسة، إذ لم أستطع التقدم لامتحان النهائي». ويضيف «بعدما صدر الحكم القضائي بحقي، تقدمت بطلب إلى إدارة السجن لتسمح لي بمتابعة دروسي في اختصاص التاريخ في كلية الآداب».

تعددت الأسباب التي أفضت إلى جريمة القتل المتهم بها هادي علي الموسوي المحكوم بالسجن 7 سنوات ونصف، فعلى أثر الجريمة المتهم بها، تنوعت التحقيقات الأمنية والقضائية، وتوصلت إلى خلاصة وضعت أمام القضاء المختص الذي أصدر حكمه بـ«انتفاء السببية بين الجرم والنتيجة، وقررنا بالإجماع اعتبار الجرم قتلاً عرضياً، وتجريمه بالمادة 547/184».



## تقرير

## «امتحان» الميكانيك يرهق أهل البقاع الشمالي

أخيراً، ارتفعت أصوات البقاعيين المطالبين باستحداث مركز معاينة في الهرمل، نظراً لطول المسافة بينهم وبين زحلة، لا سيما أن الطرقات سيئة، والتكاليف باهظة، والوضع الاقتصادي مزر

البقاع الشمالي - راجح حمية

في البقاع، «الطرقات بتشبه كل شيء إلا الطرقات»، يقول علي جعفر، أحد أبناء بلدة حوش السيد علي، في قضاء الهرمل. استيقظ الرجل فجراً، على غير عادته، ليدقق ممتعاً في أوراق تسجيل سيارته. ارتشف سريعاً فنجان قهوته، وتذكر الطريق الطويلة. قد تمتد رحلته إلى «الميكانيك» يوماً أو يومين. «الله أعلم إذا بتنجح أو بتسقط بالامتحان». هو امتحان إذاً، محاط بمعاينة جسدية ونفسية، وطبعاً مالية، نتيجة المسافة الطويلة، التي تتجاوز 120 كيلومتراً إلى مركز المعاينة في مدينة زحلة في البقاع الأوسط. «الطامة الكبرى» بحسب جعفر تكمن في ما لو «رسيبت السيارة». الأمر الذي يعني «رحلة جديدة من قضاء

الهرمل إلى البقاع الأوسط، وأعباء إضافية جديدة». معاناة جعفر لمعاينة سيارته كل عام، لا تقتصر عليه وحده، بل تمتد لتشمل أكثر من 150 ألف نسمة من أبناء قرى البقاع الشمالي، بدءاً بقرى وبلدات قضاء الهرمل، وصولاً إلى القرى الحدودية كالقاع وعرسال ورأس بعلبك وغيرها. فالمسافة التي يقطعها أبناء المنطقة تفاوتت بين قرية وأخرى، تتراوح بين 100 و130 كيلومتراً، كما في سهلات الماء ومرجحين. تفرض عليهم التخلي عن أعمالهم وتخصيص أيام محددة لإنجاز معاملات الكشف على سياراتهم. أحياناً، من الممكن أن

نسبة السيارات التي أوقفت عن السير وحولت إلى انقاض وصلت إلى 40%



مركز معاينة في منطقة وسطية بين بعلبك والهرمل سيخفف الأعباء عن أبناء المنطقة

إلى 40% وتحويلها إلى ما يسمى «انقاض». «الناس ما معها حق ربطة خبز في ظل وضع حدودي لا نحسد عليه»، يختم شعيب. بدوره، رأى النائب غازي زعيتر أن «تقصير الدولة في استحداث مركز معاينة ميكانيكية في المنطقة أصبح بمثابة جريمة يومية ترتكبها بحق مواطنيها»، مشدداً على حاجة قرى وبلدات بعلبك، الهرمل إلى مركز معاينة، حتى «يقبل صدور مرسوم استحداث محافظة». وللمناسبة، أعلن زعيتر أن نواب كتلت بعلبك الهرمل «يطالبون دائماً بافتتاح مركز معاينة».

ضوء عدم استحداث مركز معاينة في محافظة بعلبك، الهرمل، ترتفع أصوات أهالي المنطقة مطالبة بإنجاز هذا المشروع، لـ«تخليص الناس من معاناتهم كل عام»، كما يقول أحمد شعيب، وهو خبير سير محلف في الهرمل. أكد الأخير «عدم تجاوب أي من مسؤولي وزارة الداخلية مع الطلبات المتكررة بشأن استحداث مركز معاينة في منطقة وسطية بين بعلبك والهرمل في بلدات العين أو اللبوة، علماً أن الأمر «يخفف الأعباء عن أبناء المنطقة، ويمنع إقبالهم المتزايد على إيقاف سياراتهم عن السير بنسبة وصلت

يتطلب الأمر فترة زمنية أطول فيما لو كانت الزحمة كذلك التي شهدتها مركز المعاينة في زحلة على مدى الشهرين الماضيين، بعد إقرار قانون الإعفاء من دفع غرامات التأخير على الميكانيك، كما يشرح علي طه، أستاذ متعاقد من مدينة الهرمل. يلتفت طه إلى أن عدداً كبيراً من أهالي المنطقة يضطرون «غضباً عنهم» إلى ترك أعمالهم لإجراء المعاينة الميكانيكية في زحلة، حتى أن «بعضهم ينام في زحلة». طه تخلى عن ساعات تعاقدته ليوم كامل بسبب المعاينة، لكنه، رغم ذلك، «أشكر الله أن سيارتي نجحت لأعود إلى منزلي قرابة الثامنة»، مشيراً إلى أنه «دفع 60 ألف ليرة بدل بنزين للسيارة، ما خلا رسم المعاينة الميكانيكية ومبلغ 33 ألف ليرة». أما عبد الرحيم الساحلي، فتذمر بدوره من «الحالة السيئة للطرقات التي تربط المنطقة ببعضها»، خصوصاً تلك الممتدة من بلدة مقنة مروراً بالتل الأبيض وصولاً إلى مفرق إيعات وبلدة دورس، والتي تشهد أعمال حفر وشق، «واللي سيارته من الشركة مش ممكن تمرق عليه إلا وتكتس». هكذا، يكتظ هؤلاء جميعهم في مركز معاينة ميكانيكية واحد، في محافظة كبيرة كالبقاع لديها امتداد جغرافي شاسع. وفي